



مستقبل وطن
للدراسات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

واقع وآفاق الشراكة الإستراتيجية المصرية اليابانية

في إطار القمة اليابانية الأفريقية (تيكاد 9)



**أغسطس
2025**

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي



مقدمة

انعقدت في مدينة يوكوهاما اليابانية القمة اليابانية الأفريقية (تيكاد 9)، وهي أحد أبرز وأقدم القمم الدولية التي تجذب الدول الأفريقية ويعود تاريخها إلى سنة 1993، فيما تعود العلاقات المصرية اليابانية إلى القرن التاسع عشر؛ حيث شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً تدريجياً وصل إلى تفعيل الشراكة الإستراتيجية في عام 2023، ومن ثم تُعد القمة الحالية فرصة لمزيد من تفعيل وتقييم العلاقات الإستراتيجية بين البلدين.

ويستهدف هذا التقرير التعريف بمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا "تيكاد" وأهدافه ومحاور ونتائج النسخة التاسعة منه، مع الوقوف على تطورات العلاقات المصرية اليابانية والمكاسب المصرية من القمة.



أولاً: التعريف بمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا "تيكاد" وأهدافه:

جاءت فكرة المؤتمر الياباني الأفريقي في ظل سعى اليابان إلى ترسيخ مكانتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، خاصةً فيما يتعلق بدورها التنموي المتصل بتقديم المعونة والمساعدات الإنمائية للبلدان النامية التي تسعى للاستفادة من النموذج الاقتصادي الياباني، ومن ثم جاءت فكرة مؤتمر طوكيو الدولي الأول للتنمية الأفريقية (تيكاد) عام 1993 بمبادرة من حكومة اليابان؛ بهدف تعزيز الحوار مع شركاء التنمية الأفارقة، وكذا دعم مبادرات أفريقيا للتنمية المعتمدة على الذات.

وقد أعقب دورة طوكيو الأولى ثلاثة مؤتمرات أخرى كل 5 سنوات (طوكيو 1998، طوكيو 2003، يوكوهاما 2008، يوكوهاما 2013). حيث تم الاتفاق خلال القمة الخامسة عام 2013 على دورية القمة كل ثلاث سنوات، بالتناوب بين أفريقيا واليابان، فانعقدت قمة 2016 في نيروبي، وقمة 2019 في يوكوهاما، وقمة 2022 في تونس، وأخيرًا قمة 2025 في اليابان.

وتتميز القمم اليابانية - الأفريقية بآلية تنظيم فريدة من نوعها؛ حيث يُشارك في تنظيم المؤتمر:

▪ الحكومة اليابانية.

▪ مكتب الأمم المتحدة للمستشار الخاص بشئون أفريقيا.

▪ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

▪ مفوضية الاتحاد الأفريقي.

▪ البنك الدولي.

وتستهدف اليابان من تعميق علاقاتها مع أفريقيا، عددًا من الأهداف السياسية والثقافية والاقتصادية، ولعل من أبرزها ما يلي:

(1) تعميق أسس التواصل والتنسيق السياسي بين أفريقيا واليابان في المحافل الدولية: خاصةً في مجلس الأمن؛ حيث تدعم اليابان حصول أفريقيا على مقعد دائم في مجلس الأمن لتمثيلها تمثيلًا عادلاً، كما تسعى اليابان نفسها إلى الحصول على العضوية الدائمة في الأمم المتحدة في إطار إصلاح نظام الأمم المتحدة، وبالتالي فإن الدعم السياسي المتبادل بين اليابان والدول الأفريقية في القضايا المشتركة يُعد أولوية للدبلوماسية اليابانية.

(2) توسيع وتنويع أسس الشراكة الاقتصادية: تُدرك اليابان أن دورها الاقتصادي في أفريقيا يتراجع مقارنة بدول أخرى مثل الصين والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وإسرائيل وغيرها؛ حيث فقدت اليابان مكانتها ضمن أكبر عشر مستثمرين في أفريقيا، ومع أن الاستثمارات اليابانية الخارجية في العالم خلال عام 2024 قد زادت، إلا أن نصيب أفريقيا منها بالكاد يتجاوز 0.5%، وذلك رغم تعهد رئيس الوزراء الأسبق "شينزو أبي" بضخ 60 مليار دولار أمريكي كاستثمارات يابانية وذلك خلال مؤتمري طوكيو الخامس عام 2013 والسادس عام 2016 على التوالي؛ حيث تعثرت اليابان في تنفيذ تعهداتها ولم تتجاوز استثماراتها سوى 12 مليار دولار. كما تسعى اليابان إلى زيادة دور الشركات اليابانية في أفريقيا؛ لمنافسة نظيرتها الصينية المنتشرة في كل أنحاء القارة.

بالإضافة إلى تحويل آلية المساعدات الإنمائية إلى آلية الاستثمارات الخاصة المُستدامة والتي تُدر عائداً على الطرفين، دون التخلي عن جهود الدعم الإنمائي لملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الأمريكي في تمويل التنمية والعمليات الإنسانية حول العالم؛ حيث تحتل اليابان المرتبة الثالثة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية لدول أفريقيا جنوب الصحراء، بإجمالي بلغ 1.68 مليار دولار في 2022، كما تُعد اليابان أكبر مانح للقروض المُيسرة لبنك التنمية الأفريقي. حيث وقعت اليابان اتفاقية مع بنك التنمية الأفريقي لتقديم 668.1 مليون دولار أمريكي لدعم التجديد الخامس عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، وخلال أزمة جائحة كوفيد-19 حصلت أكثر من 30 دولة أفريقية على مساعدات بقيمة 600 مليون دولار أمريكي في شكل معدات وإمدادات وأموال طبية.



(3) دعم جهود السلام والأمن الأفريقيين: تُدرك اليابان أن القارة الأفريقية أكثر القارات التي تعاني من النزاعات والصراعات والحروب، وبالتالي تحتاج إلى تمويل عمليات حفظ السلام، ودعم جهود الانتقال السياسي في البلاد التي تشهد تحولات واضطرابات سياسية، فضلاً عن زيادة مشاركة اليابان عسكرياً في جهود حفظ السلام بالقارة، خاصةً مع تبني اليابان لإستراتيجية دفاعية وعسكرية جديدة تتجاوز محاذير سياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: محاور ونتائج النسخة التاسعة من مؤتمر تيكاد 9:

تأتي هذه النسخة من المؤتمر استمراراً لسابقه وامتداداً لأهداف نشأته التنموية، وقد انعقدت القمة في مدينة يوكوهاما في الفترة من 20 إلى 22 أغسطس، وذلك تحت شعار "التعاون في إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل"، حيث تتمثل أبرز قضايا اهتمام هذه النسخة في كل من:

- قضايا الأمن وتعزيز التعاون العسكري، خصوصاً حماية وتأمين مسارات التجارة الدولية.
 - تنمية أوجه التعاون على المستوى الاقتصادي، وتعزيز الاستقلالية المالية لدول أفريقيا.
 - التعاون في مواجهة التغير المناخي والتنمية الحضرية المستدامة.
 - تعزيز الشراكة اليابانية - الأفريقية في مجالات التقنية والتعليم والتدريب والصحة.
- وتستهدف اليابان من القمة العمل على أكثر من مستوى:

1) ترسيخ نفسها كشريك تنموي لا كعمول تقليدي، وتبني سياسة قائمة على احترام المعايير الدولية للتمويل، ودعم الحوكمة الرشيدة، والقيم الديمقراطية.

2) احتواء التواجد الصيني في أفريقيا؛ حيث تُدرك اليابان صعوبة المنافسة التجارية والاقتصادية للصين في القارة، لكنها تُدرك النتائج السلبية للسياسات الصينية في العديد من الدول الأفريقية، خاصةً فيما يتعلق بآلية مبادلة الديون بالأصول الإستراتيجية الأفريقية، والتي أفقدت العديد من الدول ثقتها في الاستثمارات الصينية، ولذا تطرح اليابان نفسها كبديل قائم على الثقة والتعاون، وصوباً لمستوى الشراكة الإستراتيجية مع الأطراف الأكثر تأثيراً في المشهد الأفريقي.

3) تعزيز الحضور الدبلوماسي لليابان في إفريقيا، خاصةً بعد أن صوتت 28 دولة فقط من أصل 54 دولة أفريقية لصالح قرار إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا في الأمم المتحدة عام 2022. حيث تريد اليابان أن تتجنب غموضاً مماثلاً بشأن أزمة تايوان أو بحر جنوب الصين في المستقبل.

وفيما يخص نتائج القمة، فقد اعتمد المشاركون إعلان يوكوهاما، الذي يدعو إلى تعزيز النظم الزراعية لضمان إمدادات غذائية مستقرة، وتطوير ذكاء اصطناعي آمن وموثوق، وتوسيع نطاق التبادلات الشبابية، ورعاية الموارد البشرية، ودعم الشركات الناشئة.

كما سلّط الإعلان الضوء على الخطط الرامية إلى تعزيز الاتصال بين أفريقيا والمناطق الأخرى وتكثيف الاستثمار في النقل والخدمات اللوجستية، فضلاً عن خطط لتطوير المعادن الحيوية بطريقة مسؤولة وضمان إمدادات مستقرة. بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين اليابان والدول الأفريقية في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك الوقاية من الأوبئة، وتحسين القدرة على التنبؤ بالكوارث والاستعداد لها. وفي الأخير، تعهدت الوثيقة بأن اليابان ستساهم في بناء السلام والاستقرار في القارة وأن الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون ركائز أساسية للتنمية المستدامة في أفريقيا.

كما أعلن رئيس الوزراء الياباني عن تشكيل لجنة دراسة جديدة تضم ممثلين عن الصناعة والأوساط الأكاديمية والحكومية؛ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين اليابان وأفريقيا، كما أعرب عن رغبته في تسريع تطوير ممر ناكالا، وهو شبكة لوجستية تمتد من داخل أفريقيا إلى المحيط الهندي. وأعلنت اليابان عشية انعقاد القمة الأفريقية - اليابانية التاسعة عن عزمها جمع 1.5 مليار دولار أمريكي في إطار آلية "الاستثمار المؤثر"، والذي يعتمد على إحداث تغييرات إيجابية في حل القضايا الاجتماعية مع توليد عوائد مالية، وذلك لمساعدة الدول الأفريقية على خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتعزيز السياسات الأخرى.



ثالثاً: تطور العلاقات المصرية - اليابانية في إطار مؤتمر تيكاد 9:

يمثل مؤتمر "تيكاد" في نسخته التاسعة استمراراً للشراكة اليابانية - المصرية الممتدة على وجه الخصوص، وعلاقة المنفعة المتبادلة بين الدولتين المبنية على الشراكة والاحترام المتبادل والمصالح والأهداف المشتركة، إذ تعود جذور العلاقات المصرية اليابانية إلى 1922 منذ اعتراف اليابان بالاستقلال المصري، لتشهد العلاقات الثنائية العديد من محطات تنمية العلاقات، ابتداءً من الدفعة المهمة التي حدثت في العلاقات الثنائية خلال الخمسينيات والستينيات على مستوى التعاون السياسي والاقتصادي، ثم في السبعينيات من خلال ما قدمته اليابان من دعم للمشروعات التنموية والبنية التحتية في مصر، خاصةً في مجالات الكهرباء، والنقل، والآثار؛ حيث شهدت العلاقات الثنائية نقلة نوعية بعد زيارة الرئيس السادات لطوكيو عام 1975، والتي مهّدت لشراكة اقتصادية على مستويات أكبر.

وقد واصلت هذه العلاقات تقدمها وتطورها، خاصةً خلال عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي"؛ حيث جرى ترفيع العلاقات بين البلدين إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، وذلك في أبريل 2023 خلال زيارة رئيس الوزراء الياباني "كيشيديا" إلى مصر. وتشمل مجالات التعاون بين البلدين ما يلي:

1) الاقتصاد والاستثمار:

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر واليابان 1.6 مليار دولار في عام 2021، فيما ارتفعت قيمة الاستثمارات اليابانية في مصر بنسبة 98.7% لتصل إلى 73.7 مليون دولار في عام 2022. وقد قُدّر إجمالي الاستثمارات اليابانية في مصر بحوالي 420 مليون دولار حتى 2023، موزعة على 107 شركة يابانية. كما تعد اليابان من أكبر المانحين الخارجيين في الاقتصاد المصري، وذلك عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (ICA)، إذ بلغ حجم التمويل التنموي لمصر أكثر من 3 مليارات دولار منذ التسعينيات.

ويأتي الميزان التجاري بين البلدين في صالح اليابان؛ حيث تُمثل صادرات مصر إلى اليابان حوالي 40% من حجم التبادل التجاري تقع في مجالات الطاقة والمنتجات الزراعية، فيما تُمثل الصادرات المصرية من اليابان نحو 60% من إجمالي التبادل، في قطاعات السيارات والتعدين والآلات والأدوات الكهربائية. وتأتي اليابان في المرتبة الـ 31 في قائمة الدول المُستثمرة بالسوق المصري؛ حيث تستحوذ على نحو 31% من إجمالي الاستثمارات الآسيوية الموجودة بالسوق، وهي نسبة لا تلي طموحات البلدين في التعاون مع بعضهما البعض.

(2) الثقافة والتعليم:

عُرِفَت اليابان تاريخياً بدعم المشروعات الثقافية التاريخية في مصر، مثل: المتحف المصري الكبير والجامعة المصرية - اليابانية للعلوم والتكنولوجيا بتمويل مُشترك (تحملت مصر فيه 85%، بينما تحملت اليابان 15%) من تكلفة الإنشاء، وتستضيف حالياً ما يزيد عن 2500 طالب وباحث.

كما يشتمل التعاون الثنائي على مشروع المدارس المصرية - اليابانية، والتي وصلت حتى الآن إلى 69 مدرسة تقوم بتطبيق النموذج التعليمي الياباني. وكذلك برامج المنح والتبادل الأكاديمي؛ حيث توفر اليابان سنوياً ما يقارب 150 منحة دراسية وتدريبية للطلاب المصريين.

ومن هذا المنطلق، تتبلور أهمية المشاركة المصرية في القمة الأفريقية - اليابانية، وتمثل أبرز دوافع مصر في المشاركة على النحو الآتي:

■ تدعيم رؤية مصر لقضايا التنمية في القارة الأفريقية:

- تنويع مصادر الغذاء، وتأمين سلاسل الإمداد، والسيطرة على ارتفاع الأسعار، والنهوض بالسياسات الأفريقية على المستويات المالية والأمنية والزراعية؛ سعياً للوصول إلى مرحلة التكامل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ضرورة تخفيف أعباء الديون عن كاهل دول القارة، والتركيز على إيلاء أولوية خاصة لهذا الملف، خاصة في ظل ارتفاع مديونية البلدان الأفريقية للقوى الدولية وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي في أفريقيا، باعتباره طوق النجاة لإنقاذ القارة من التحديات الاقتصادية.
- وأخيراً قضايا التغير المناخي وسبل وآليات مجابهتها، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها القارة فيما يخص التصحر والجفاف ونقص مياه الشرب.

■ تعميق الشراكة الإستراتيجية بين البلدين:

تسعى اليابان إلى تعزيز دورها كواحدة من أكبر المانحين والمستثمرين في أفريقيا، وهو ما يدعم الرؤية المصرية التي تستهدف موازنة النفوذ الدولي داخل القارة (بين الصين، وأوروبا، وروسيا، والولايات المتحدة)، ومن ثم يصب في صالح الشعوب والبلدان الأفريقية.

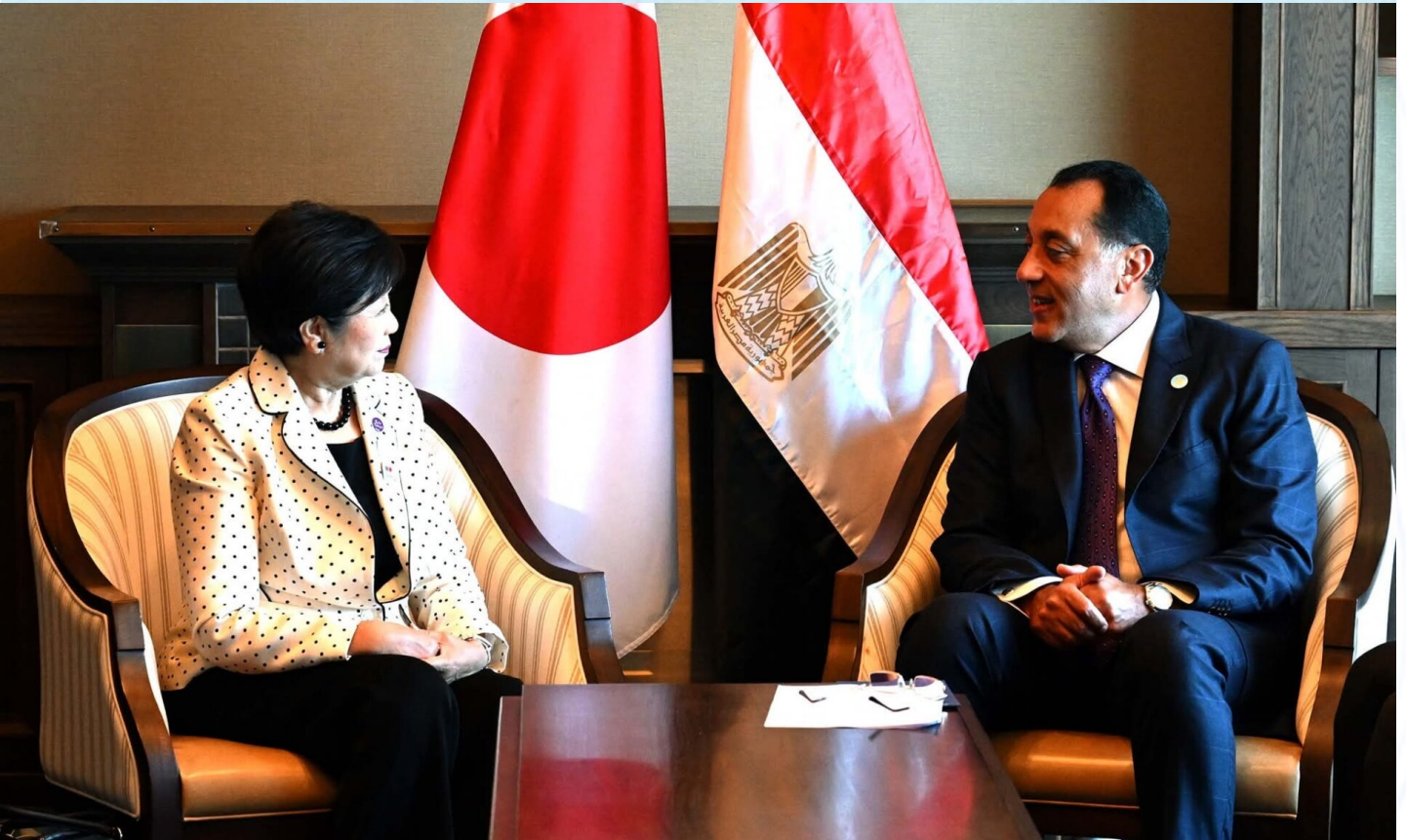
■ تعزيز الدور القيادي لمصر في القارة الأفريقية:

وذلك من دعم مؤسسات العمل الأفريقي المشترك في مختلف المجالات؛ حيث ترغب مصر في توسيع نطاق التعاون مع وكالة الجايكا (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) في الدول الأفريقية ضمن إطار التعاون الثلاثي، بما يعزز دور مصر كوسيط للتنمية في القارة.

كما تستهدف مصر أيضاً من مشاركتها في المؤتمر ترسيخ مكانتها كفاعل محوري على المستوى الإقليمي، واستعراض الجهود المصرية ودورها السياسي البارز إقليمياً، وعلى رأسها الجهود المصرية لوقف إطلاق النار في غزة وجهود تحسين الأوضاع الإنسانية في القطاع.

■ الدوافع الأمنية:

تعد القضايا الأمنية أحد محطات الاهتمام للسياسة المصرية في القارة، وهي موطن للصراعات والنزاعات؛ حيث تستهدف مصر إبراز الترابط بين التنمية والاستقرار الأمني في القارة ومسارات التجارة الدولية التي تمر من خلالها، عبر حشد الدعم الدولي لمواجهة التحديات الأمنية وعلى رأسها تحديات الإرهاب والهجرة غير الشرعية والمخاطر العابرة للحدود.



رابعاً: المكاسب المصرية من المشاركة في مؤتمر تيكاد 9:

أسفرت المشاركة المصرية في "تيكاد" عن التوصل لاتفاقيات وبروتوكولات تعاون ذات عائد استثماري كبير، والتي من شأنها أن تُسهم في تعميق الإنتاج المحلي والقيمة المضافة ودعم سلاسل التوريد وتنمية الصادرات والتجارة إلى أسواق الدول المجاورة والمحيطية. وتسهم كذلك في التنمية على مختلف الأصعدة في كل من التعليم الفني وتأهيل الموارد البشرية المصرية إلى سوق العمل اليابانية، والطاقة المتجددة، والإسكان، والبنية التحتية، وكذا السياحة والترفيه، بجانب التنمية الصناعية والصناعات الهندسية، فضلاً عن الاقتصاد الأخضر، والخدمات اللوجستية، وكذا تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرمجيات، وفي هذا الإطار تم الإعلان عن توقيع 12 اتفاقية وخطابات نوايا مع الجانب الياباني، وهي كالتالي:

(1) في مجال التعليم والتدريب، وتشمل:

- الاتفاقية الأولى بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ومحافظة طوكيو؛ بهدف تعزيز التعاون في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، وكذلك دعم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريب المعلمين.
- الاتفاقية الثانية بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وشركة "كاسيو ميدل إيست" لتطوير قدرات معلمي الرياضيات بمرحلة التعليم الابتدائي، على دليل استخدام تطبيقات الآلة الحاسبة في مناهج الرياضيات.
- الاتفاقية الثالثة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركة "سبريكس" اليابانية؛ بهدف تطوير مناهج الرياضيات للصفوف الأولى من الأول وحتى الثاني عشر على غرار النظام الياباني، لتحسين المهارات الأكاديمية الأساسية، وتدريب مواد البرمجة وتكنولوجيا المعلومات، بجانب إنشاء منصة لمتابعة الأداء الأكاديمي للطلاب.
- الاتفاقية الرابعة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركة "ياماها كوربوريشن" اليابانية، بشأن تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز تعليم الموسيقى في 100 مدرسة وتدريب معلمي الموسيقى، مع تجهيز المدارس المائة بالأجهزة الموسيقية. كما تم توقيع خطاب نوايا بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا في اليابان: MEXT بشأن تعزيز تطوير التعليم على نظام التوكاتسو، وتعزيز التعليم والتدريب الفني والمهني.

كما تم توقيع خطاب نوايا بين الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا وشركة "تويوتا تسوشو" اليابانية لدعم برامج المنح الدراسية.

(2) في مجال التعاون الاقتصادي:

- الاتفاقية الخامسة بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة إيتوتشو اليابانية وشركة أوراسكوم؛ للشراكة في تصميم وتطوير وتشغيل مرافق التزود بالوقود الأخضر للسفن العاملة بالأمنيا في موانئ المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
- الاتفاقية السادسة كانت بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وحكومة طوكيو، للتعاون في مجال الهيدروجين الأخضر.
- الاتفاقية السابعة بين حكومة محافظة طوكيو ومجلس الأعمال المصري الياباني؛ بهدف تدريب وتأهيل العاملين لسوق العمل اليابانية.
- الاتفاقية الثامنة بين شركة "تويو إيتشي تسوشو" اليابانية ومجموعة شركات العربي، لخدمات البحث والتطوير على المستوى الدولي، ونقل التكنولوجيا في التصميم وتوكيد وضمان الجودة والتحقق الفني.
- الاتفاقية التاسعة بين مجموعة شركات العربي وشركتي "كاجيتو" و"أونكيو" اليابانيتين؛ بهدف تصنيع وبيع المنتجات والأجهزة المرئية تحت العلامة التجارية "كاجيتو" باستخدام تكنولوجيا أونكيو أوديو.
- الاتفاقية العاشرة بين وزارتي الصناعة والاستثمار، وشركة "تويوتا تسوشو"، بشأن التعاون الاستثماري في مجال صناعة السيارات ومكوناتها وتوطين الصناعة.

(3) في مجال السياحة:

- الاتفاقية الحادية عشرة، بين شركة "ووترواي" للتنمية ومجموعة طوكيو للفنادق، بشأن التدريب والتأهيل للعاملين في مجال الضيافة والسياحة، ورفع كفاءة وخبرات المتدربين للوصول لمستوى عالمي ومستدام في مجال الضيافة.
- الاتفاقية الثانية عشرة، بين شركة "تايتان كابيتال" اليابانية وشركة "بروموتورز" المصرية، للتعاون في مجالات السياحة الترفيهية.

خامساً: مقترحات لتعزيز المكاسب المصرية من الشراكة مع اليابان:

جاءت نتائج المؤتمر إيجابية بدرجة كبيرة، متوجة للجهود الدبلوماسية المصرية في إطار سعيها نحو المصالح القومية والأهداف العليا لمصر وتنفيذاً لرؤيتها التنموية، ويمكن استثمار النتائج التي أسفر عنها المؤتمر على مختلف مستوياتها من خلال تحويل المشاركة في 9 TICAD من مجرد مكاسب لحظية إلى مكاسب إستراتيجية طويلة الأمد تدعم مكانة مصر الإقليمية وتفتح آفاقاً أوسع للاستثمار والتنمية المستدامة وذلك من خلال الآتي:

(1) تعظيم الاستفادة الاقتصادية والاستثمارية، من خلال:

- تفعيل الاتفاقيات الموقعة من خلال آليات متابعة مشتركة بين الوزارات المعنية والجانب الياباني؛ لضمان سرعة دخولها حيز التنفيذ.
- توسيع نطاق الاستثمارات اليابانية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، خاصةً في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وصناعة السيارات، بما يجعلها مركزاً صناعياً ولوجستياً إقليمياً.
- تحفيز القطاع الخاص المصري على الدخول في شراكات مع نظيره الياباني؛ لتوطين الصناعات ونقل التكنولوجيا وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية.

(2) تعميق الشراكة التعليمية والثقافية، وذلك من خلال:

- تطوير المدارس المصرية - اليابانية، وتوسيع انتشارها في المحافظات؛ لضمان ترسيخ النموذج الياباني في التعليم القائم على الابتكار والانضباط.
- توسيع برامج المنح والتبادل الأكاديمي عبر مختلف الجهات المختصة وعلى رأسها الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST)، وربطها بمتطلبات سوق العمل المصري والأفريقي.
- الاستفادة من الشراكة في التعليم الفني لتأهيل العمالة المصرية للعمل في السوق اليابانية أو تلبية احتياجات الاستثمارات اليابانية داخل مصر.

(3) تعزيز الدور المصري في أفريقيا، وذلك من خلال:

- تفعيل آلية التعاون الثلاثي (مصر - اليابان - إفريقيا) عبر مبادرة "الجايكا"؛ بحيث تصبح مصر مركزاً وسيطاً لنقل الخبرات والمساعدات اليابانية إلى الدول الأفريقية بالإفادة من الموقع الإستراتيجي لمصر.
- استخدام خبرات مصر في مجالات الطاقة والبنية التحتية كمنصة لتعزيز التعاون الإقليمي بدعم ياباني، مما يرسخ دورها القيادي في القارة.

(4) متابعة إعلامية وإستراتيجية:

- الترويج الإعلامي المنظم لنتائج المشاركة المصرية، بما يعزز صورة مصر كمحرك رئيس للتنمية الأفريقية.
- إعداد خطة متابعة وطنية؛ بهدف التنسيق المستمر بين المستويين التنفيذي والدعائي.

الخلاصة

إن العلاقات المصرية - اليابانية، خاصةً في المجال الاقتصادي، ما زالت دون المستوى المُلبي لطموحات البلدين، ومن هنا تأتي أهمية المشاركة المصرية في القمة اليابانية - الأفريقية؛ حيث تسعى مصر إلى ترسيخ مكانتها في القارة الأفريقية من خلال دعم تواجد القوى الدولية الراغبة في السلام والتنمية، أي التي تتوافق بالأساس مع الأهداف الإستراتيجية المصرية، كما تفتح المشاركة المصرية في القمة، الفرصة أمام إعادة تقييم علاقات مصر بشركائها الدوليين، والوقوف على ما تحقق وما تعثر وما يُمكن تحقيقه في المستقبل، وهذا ما تحتاج إليه مصر في علاقاتها مع اليابان وصولاً إلى القمة العاشرة، والتي ستنعقد في أحد البلدان الأفريقية والتي يُؤمل أن تستضيفها مصر.

”





مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو